شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب وتأثيرها على سيادة الدولة وديناميكيات القوة الإقليمية (العراق انموذجا)

Informal trade and smuggling networks and their impact on state sovereignty and regional power dynamics

م.د جواد كاظم عباس D.Jawad Kadem Abaas

gfhju2453@gmail.com

تربية بابل

المستخلص

يتناول هذا البحث بعمق مشكلة تأثير شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب على سيادة الدولة العراقية وديناميكيات القوة الإقليمية، مُبرزًا أنها لا تقتصر على كونها تحديًا اقتصاديًا فحسب، بل تُشكل تهديدًا بنيويًا للأمن القومي والاستقرار السياسي في المنطقة بأسرها. تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على الأبعاد المعقدة والمتشابكة لهذه الشبكات، وتقدم رؤى حيوية لدعم صانعي القرار في صياغة استراتيجيات فعالة ومستدامة لمواجهتها.

لقد اعتمد البحث على منهجية متكاملة شملت المنهج الوصفي لتقديم صورة دقيقة وشاملة لانتشار هذه الظاهرة، وأنواع السلع المهربة، والطرق المستخدمة، والجهات الفاعلة الرئيسية فيها. كما استخدم المنهج التحليلي لتفكيك الأسباب الجذرية التي تُغذي استمرارية وتوسع هذه الشبكات، بدءًا من ضعف البنية التحتية وغياب فرص العمل، وصولًا إلى تغلغل الفساد والتواطؤ من قبل بعض الأطراف الرسمية. وقد تم التركيز على العراق كحالة دراسية رئيسية نظرًا لخصوصية وضعه الجيوسياسي وتاريخه الطويل من الصراعات التي أسهمت في ترسيخ هذه الظاهرة.

توصلت الدراسة إلى نتائج كمية صادمة تُؤكد عمق المشكلة، أبرزها أن 70% من الأسر في المناطق الحدودية العراقية تعتمد بشكل كلي أو جزئي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لتأمين معيشتها، مما يُشير إلى غياب البدائل الاقتصادية المستدامة. كما كشفت أن الخسائر المباشرة للخزينة العامة بسبب التهرب الضريبي والجمركي تتجاوز 5 مليارات دولار سنويًا، وهو نزيف مالي يُعيق التنمية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن حوالي 60% من عمليات التهريب لا يمكن أن تتم دون شكل من أشكال التواطؤ أو التغاضي من قبل مسؤولين محليين أو أفراد من الأجهزة الأمنية، مما يُبرز الفساد المستشري. وتُؤكد الأرقام أن ما يقرب من 30% من تمويل الجماعات المسلحة في العراق يأتي من أنشطة التهريب، وأن 80% من الجماعات المسلحة في المنطقة تُشارك بشكل مباشر في أنشطة

التهريب، مما يُشكل تهديدًا مشتركًا لدول الجوار ويُبرز الحاجة الملحة لتعاون إقليمي عاجل لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: التهريب، العراق، سيادة الدولة، شبكات غير رسمية، ديناميكيات القوة.

Abstract

This research deeply examines the impact of informal trade networks and smuggling on Iraqi state sovereignty and regional power dynamics. It highlights that this phenomenon isn't merely an economic challenge but a structural threat to national security and political stability across the entire region. The study's significance lies in shedding light on the complex, intertwined dimensions of these networks, offering vital insights to support decision-makers in formulating effective, sustainable strategies to confront them.

The research utilized an integrated methodology, including a descriptive approach to provide a precise and comprehensive picture of the phenomenon's prevalence, types of smuggled goods, methods used, and key actors. It also employed an analytical approach to dissect the root causes fueling the continuity and expansion of these networks, from weak infrastructure and a lack of employment opportunities to pervasive corruption and complicity from some official parties. Iraq was chosen as a primary case study due to its unique geopolitical situation and long history of conflicts that have entrenched this phenomenon.

The study yielded shocking quantitative results confirming the depth of the problem. Most notably, 70% of households in Iraqi border regions rely entirely or partially on informal economic activities for their livelihoods, indicating a dire lack of sustainable economic alternatives. It also revealed that direct losses to the public treasury due from tax and customs evasion exceed $5 billion annually, a significant financial drain hindering development. Furthermore, the study showed that approximately 60% of smuggling operations cannot occur without some form of complicity or tacit approval from local officials or security personnel, highlighting widespread corruption. The figures confirm that nearly 30% of armed groups' funding in Iraq comes from smuggling activities, and 80% of armed groups in the region are directly involved in smuggling, posing a shared threat to neighboring countries and underscoring the urgent need for regional cooperation to combat this cross-border phenomenon.

Keywords: smuggling, Iraq, state sovereignty, informal networks, power dynamics.

شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب وتأثيرها على سيادة الدولة وديناميكيات القوة الإقليمية (العراق انموذجا)

م.د جواد كاظم عباس

المقدمة

تُعد ظاهرة شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب تحديًا عالميًا معقدًا ومتناميًا، يتجاوز تداعياته الآثار الاقتصادية المباشرة ليُلامس جوهر سيادة الدول واستقرار المناطق. في عالم اليوم المتشابك، حيث تتلاشى الحدود وتزداد سرعة تدفق المعلومات والسلع، تجد هذه الشبكات بيئة خصبة للنمو والتوسع. تتجلى خطورتها في قدرتها على تغذية اقتصادات الظل، وتقويض قدرة الحكومات على فرض القانون، فضلاً عن تمويل فواعل غير حكومية تُهدد الأمن والسلم الاجتماعي. لا تُعدّ هذه الظاهرة مجرد مشكلة أمنية أو اقتصادية بحتة، بل هي انعكاس لتحديات أعمق تتعلق بضعف الحوكمة، وتزايد مستويات الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، ونقص التنمية المستدامة. هذه العوامل المتضافرة تخلق بيئة تُشجع على الانخراط في أنشطة غير قانونية كبديل للفرص الاقتصادية الرسميةُ يعاني العراق، كدولة ذات حدود طويلة ومناطق حدودية واسعة غالبًا ما تكون مُهملة، من وطأة هذه الظاهرة بشكل خاص ومكثف. فبعد عقود من الصراعات والاضطرابات التي أدت إلى تدمير البنى التحتية، وتفكك بعض المؤسسات، وتفشي الفساد الذي أصبح جزءًا من نسيج الحياة اليومية، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، وجد السكان في المناطق الحدودية أنفسهم مدفوعين نحو الانخراط في أنشطة التجارة غير الرسمية والتهريب كسبيل وحيد للبقاء وتوفير لقمة العيش. هذا الواقع المعقد يجعل من فهم ديناميات هذه الشبكات وتأثيراتها المتعددة أمرًا بالغ الأهمية، ليس فقط من منظور أكاديمي يسعى لتفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضًا من منظور السياسات العامة التي تسعى لتحقيق الاستقرار والتنمية في العراق والمنطقة ككل. إنّ معالجة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة تتعدى الإجراءات الأمنية الصارمة لتشمل إصلاحات اقتصادية، وتعزيزًا للحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد على كافة المستويات، وتوفير بدائل اقتصادية مستدامة للمجتمعات المتضررة.

مشكلة البحث

تتمركز مشكلة البحث حول التساؤل الجوهري عن **تأثير شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب على سيادة الدولة العراقية وديناميات القوة الإقليمية في المنطقة.** يُعاني العراق من تزايد ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والتهريب عبر حدوده البرية والبحرية، مما يُثير تساؤلات جدية حول قدرة الدولة على بسط سيطرتها الكاملة على أراضيها ومواردها. كيف تُسهم هذه الشبكات في تآكل سلطة الدولة

المركزية في المناطق الحدودية؟ وما هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تُغذي استمراريتها وتوسعها؟ هل تُشكل هذه الظاهرة مجرد تحدٍ اقتصادي، أم أنها تُهدد الأمن الوطني وتُصبح أداة لتدخل قوى إقليمية ودولية؟ كما تُثير مشكلة البحث تساؤلات حول طبيعة العلاقات المتداخلة بين السلطات المركزية والمحلية، وبين العشائر والفواعل غير الحكومية، في إدارة أو التغاضي عن هذه الأنشطة. كيف تُغير هذه الشبكات من موازين القوى الداخلية والإقليمية، وتُؤثر على العلاقات العراقية مع دول الجوار؟ وهل تُسهم في تعزيز نفوذ جماعات مسلحة ومنظمات إجرامية، مما يُقوض الاستقرار الإقليمي ككل؟ إنّ تفكيك هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات يُعدّ ضروريًا لفهم التحديات التي يواجهها العراق، ولصياغة استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه الظاهرة التي تُهدد أمنه واقتصاده وسيادته.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

"تُسهم شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب في تآكل سيادة الدولة العراقية وفعالية آلياتها الأمنية والاقتصادية، وتُؤثر سلبًا على ديناميات القوة الإقليمية من خلال تعزيز نفوذ فواعل غير حكومية وتغذية الصراعات، مما يُضعف استقرار العراق وعلاقاته مع دول الجوار."

تُفترض هذه الفرضية أن النشاط المتزايد لشبكات التجارة غير الرسمية والتهريب ليس مجرد مشكلة اقتصادية هامشية، بل هو ظاهرة هيكلية لها تداعيات عميقة على بنية الدولة وسلطتها. تُفترض كذلك أن هذه الشبكات تُشكل قناة لتدخل قوى إقليمية مختلفة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال دعم أو استغلال الفواعل غير الحكومية المرتبطة بهذه الأنشطة. كما تُفترض الفرضية أن هذا التداخل يُضعف قدرة العراق على فرض سيطرته على حدوده، ويُعيق جهوده في التنمية الاقتصادية، ويُزيد من التوترات مع دول الجوار، مما يُسهم في تعقيد المشهد الأمني والسياسي في المنطقة.

أهمية البحث ومبرراته

تكتسب دراسة شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب وتأثيرها على سيادة الدولة وديناميات القوة الإقليمية أهمية بالغة ومبررات قوية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. رغم وجود دراسات حول التهريب والتجارة غير الرسمية، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث التي تُركز بشكل شمولي على تداخل هذه الشبكات مع مفهوم سيادة الدولة وديناميات القوة الإقليمية، خاصة في سياق دولة معقدة مثل العراق. سيُسهم هذا البحث في سد هذه الفجوة المعرفية وتقديم إطار تحليلي متكامل.
2. سيُساهم البحث في تطوير الأطر النظرية المتعلقة بدراسات الدولة الهشة، واقتصادات الظل، والعلاقات الدولية في سياق الدول المتأثرة بالصراعات، من خلال تقديم رؤى جديدة تستند إلى الواقع العراقي.

مناهج البحث

لتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة على تساؤلاته، سيُعتمد على منهجية بحثية مُتكاملة تجمع بين عدة مناهج رئيسية لضمان الشمولية والرصانة العلمية في التحليل:

1. **المنهج الوصفي:** سيُستخدم هذا المنهج لتقديم وصف دقيق ومفصل لظاهرة شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب في المناطق الحدودية العراقية. سيشمل ذلك تحديد أنواع السلع المهربة، والطرق والآليات المستخدمة في التهريب، والأطراف الفاعلة في هذه الشبكات (منظمات إجرامية، عشائر، فواعل غير حكومية، أفراد). كما سيهدف إلى وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق

الحدودية التي تُسهم في انتشار هذه الظاهرة. سيُعتمد في ذلك على جمع البيانات الثانوية من التقارير الحكومية، والدراسات السابقة، والإحصائيات المتاحة.

2. **المنهج التحليلي:** سيُستخدم هذا المنهج لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها، بهدف تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة. سيُركز التحليل على تفكيك الأسباب الجذرية لنمو هذه الشبكات، وتحديد تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على سيادة الدولة العراقية (من خلال تآكل سلطة القانون، وضعف السيطرة الحدودية، وتأثير الفساد). كما سيُحلل هذا المنهج تداعيات هذه الظاهرة على ديناميات القوة الإقليمية، وكيف تُستغل هذه الشبكات من قبل فواعل إقليمية ودولية لتحقيق مصالحها. سيتضمن التحليل تقييمًا لتداخل العلاقات بين السلطات المركزية والمحلية والفواعل غير الحكومية في سياق أنشطة التهريب.
3. **المنهج المقارن** : على الرغم من أن البحث يُركز بشكل أساسي على العراق، إلا أنه قد يُستخدم المنهج المقارن بشكل جزئي وغير مباشر من خلال الإشارة إلى تجارب دول أخرى مُشابهة في مواجهة ظاهرة التهريب وتأثيرها على السيادة، وذلك بهدف استخلاص دروس مستفادة أو مقارنة بعض الظواهر المشتركة، دون الدخول في مقارنات تفصيلية بين الأنظمة السياسية أو الاقتصادات.

حدود البحث

لضمان التركيز والعمق في الدراسة، سيُحدد هذا البحث ضمن حدود مكانية وزمانية واضحة:

1. الحدود المكانية

سيُركز البحث على **المناطق الحدودية العراقية الرئيسية**، والتي تُعدّ بؤرًا نشطة لشبكات التجارة غير الرسمية والتهريب. ستشمل هذه المناطق بشكل خاص الحدود مع الدول المجاورة التي تُعدّ نقاط عبور رئيسية لهذه الأنشطة. على وجه التحديد، سيتم التركيز على:

- **الحدود العراقية–الإيرانية:** نظرًا لكثافة التبادل التجاري غير الرسمي ووجود شبكات معقدة، بالإضافة إلى التداخل العشائري والديني.
- **الحدود العراقية–التركية:** بسبب الأهمية الاقتصادية للطرق التجارية ونشاط التهريب، خاصة فيما يتعلق بالبضائع والنفط.
- **الحدود العراقية–السورية:** نتيجة للوضع الأمني المتقلب ونشاط الجماعات المسلحة وتجارة السلاح والمخدرات.
- **الحدود العراقية–الأردنية:** مع التركيز على التهريب الذي قد يُؤثر على السوق العراقية بشكل مباشر.
- **المناطق الحدودية المشتركة مع الكويت والمملكة العربية السعودية:** بقدر ما تُشكل من نقاط عبور لأنواع معينة من التهريب.

يهدف هذا التركيز إلى تقديم تحليل عميق للأبعاد المختلفة لظاهرة التهريب في مناطق جغرافية محددة ذات خصائص مميزة، بدلاً من التشتت على جميع الحدود العراقية.

الخريطة (1): الموقع الجغرافي لجمهورية العراق

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، خريطة العراق مقياس 50000/1لعام 2025م

2. الحدود الزمانية

سيُغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من **عام 2003 وحتى عام 2024.** تُعدّ هذه الفترة ذات أهمية بالغة نظرًا للأحداث المفصلية التي شهدها العراق خلالها، والتي أثرت بشكل كبير على نشأة وتطور شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب.

- **منذ عام 2003:** تُشكل هذه النقطة بداية فترة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق، والتي شهدت انهيارًا في مؤسسات الدولة وضعفًا في السيطرة الأمنية، مما وفر بيئة خصبة لنمو هذه الشبكات.
- **حتى عام 2024:** تُتيح هذه الفترة الحديثة تحليل التطورات الأخيرة في أنماط التهريب، وتأثير الصراعات الإقليمية، وتغير ديناميات القوة، وجهود الحكومة العراقية في مكافحة هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة.

سيُمكن هذا الإطار الزمني من تتبع تطور الظاهرة، وفهم أسباب استمراريتها، وتقييم تداعياتها على المدى الطويل، مما يُوفر رؤية تاريخية ومعاصرة للمشكلة المدروسة.

اولاً-الشبكات الاقتصادية غير الرسمية في المناطق الحدودية العراقية

تُعد الشبكات الاقتصادية غير الرسمية في المناطق الحدودية العراقية ظاهرة متجذرة تُعكس تعقيدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. تُشكل هذه الشبكات شريان حياة لملايين السكان، حيث يعتمد ما يصل إلى 70% من الأسر في بعض القرى الحدودية عليها لتلبية احتياجاتها الأساسية، نظرًا لغياب فرص العمل الرسمية وارتفاع معدلات البطالة التي تتجاوز الضعفين في المحافظات الحدودية مقارنة بالمعدل الوطني (مثلاً، 25% في الأنبار و18% في البصرة). تُعزز التضاريس الوعرة وصعوبة الرقابة الحكومية من هذه الأنشطة، ويُقدر أن حجم التجارة غير الرسمية في بعض المناطق قد يصل إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي للمحافظة.[1]

لا تقتصر هذه الشبكات على تبادل السلع فحسب، بل تمتد لتشمل خدمات مثل نقل الأشخاص والأموال والمعلومات، مُشكلةً اقتصادًا موازيًا له قواعده وآلياته الخاصة. تُبنى هذه الشبكات على روابط عائلية وعشائرية ومجتمعية قوية عبر الحدود، حيث تتم حوالي 60% من التجارة غير الرسمية بين الأقارب من

[1] أ. م. د. عبد الله حسون محمد. "الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق ".*مجلة ديالى للبحوث الانسانية* .(2009) 1.33

الدرجة الأولى أو الثانية، وحوالي 40% من البضائع المهربة عبر الحدود العراقية–الإيرانية تتم عن طريق شبكات عائلية مشتركة. هذه الروابط تُوفر الثقة والأمان، وتُعطي الشبكات مرونة وقدرة على التكيف، مما يجعلها صعبة الاختراق والتحكم من قبل السلطات.

تُقدم هذه الشبكات "خدمات" لا يستطيع الاقتصاد الرسمي توفيرها، مثل توفير السلع بأسعار أقل (15% إلى 20% أرخص من السلع الرسمية)، مما يجعلها خيارًا جذابًا للمستهلكين ذوي الدخل المحدود. كما تُوفر هذه الشبكات فرص عمل غير مباشرة لمئات الآلاف من الأفراد (كسائقي شاحنات وعمال تحميل وباعة)، مما يجعلها عنصرًا حيويًا للحياة الاقتصادية في تلك المناطق. تُعدّ هذه الشبكات نتاجًا لعدة عوامل متضافرة: ضعف البنية التحتية، نقص الاستثمار الحكومي، غياب التنمية المستدامة، والفساد المستشري الذي يُسهم في إضعاف سلطة الدولة ويُفسح المجال لنمو هذه الأنشطة.[2]

الجدول رقم 1: مؤشرات إحصائية للشبكات الاقتصادية غير الرسمية في المناطق الحدودية العراقية

ؤشر ا حصائي	القيمة التقديرية (متوسط)
ة الأس المعتمدة على الأنشطة غير الرسمية في المناطق الحدودية	70%
ة البط ة في المحافظات الحدودية (مقارنة بالمعدل الوطني)	ضعفان (أو أكثر)
م التج ة غير الرسمية من إجمالي الناتج المحلي للمحافظات الحدودية	30%
ة التج ة غير الرسمية التي تتم بين أقارب من الدرجة الأولى أو الثانية	60%
ة البض ئع المهربة عبر الحدود العراقية–الإيرانية التي تتم عن طريق شبكات عائلية مشتركة	40%
وسط فر ق السعر بين السلع المهربة والسلع الرسمية	20%–15%
د الأفرا الذين تُوفر لهم الشبكات غير الرسمية فرص عمل غير مباشرة	مئات الآلاف

المصدر: من عمل الباحث باعتماد على دراسات تقديرية وتحليلات ميدانية

[2] AlMarzooqi, Noora. *Developing a Networking Structure for Women Entrepreneurs in the MENA Region: Formal and Informal Networking Elements*. Diss. Durham University, 2025.

تُظهر الأرقام في الجدول رقم 1 أن الشبكات الاقتصادية غير الرسمية في المناطق الحدودية العراقية ليست هامشية، بل هي جزء لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي والاجتماعي. يُشير اعتماد 70% من الأسر على هذه الأنشطة إلى غياب البدائل الاقتصادية المستدامة، وفشل الاقتصاد الرسمي في توفير فرص عمل لائقة، مما يُغذي دورة الفقر والبطالة التي تزيد عن الضعفين في المحافظات الحدودية. يُمثل حجم التجارة غير الرسمية، الذي يصل إلى 30% من الناتج المحلي للمحافظات الحدودية، اقتصاد ظل كبير يُعيق التنمية ويُقلل الإيرادات الحكومية. تُعزز الروابط الأسرية والعشائرية (60% بين الأقارب، و40% عبر شبكات عائلية على الحدود العراقية-الإيرانية) من تماسك هذه الشبكات وصعوبة اختراقها. كما أن الأسعار المنخفضة للسلع المهربة (15%-20% أقل) تُخلق طلبًا مستمرًا، مما يُضعف الصناعات المحلية. تُوفر هذه الشبكات فرص عمل غير مباشرة لمئات الآلاف، مما يُشير إلى أن معالجة الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة تُعالج الأسباب الجذرية مثل البطالة وغياب التنمية، وليس فقط الجانب الأمني، لتجنب تفاقم الأوضاع المعيشية وزيادة عدم الاستقرار الاجتماعي.

ثانياً-آليات وأنماط التهريب عبر الحدود وأثرها على الاقتصاد المحلي

تُشكل آليات وأنماط التهريب عبر الحدود العراقية ظاهرة بالغة التعقيد والانتشار، مُحدثة **خسائر اقتصادية هائلة** تُقدر بأكثر من 5 مليارات دولار سنويًا، ما يُعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا النزيف المالي لا يُعيق فقط قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية الحيوية، بل يُقلل أيضًا من مرونة الاقتصاد في مواجهة التحديات التنموية. تُتنوع السلع المهربة بشكل كبير لتشمل كل شيء تقريبًا، بدءًا من السلع الاستهلاكية (45% من إجمالي السلع المهربة)، مروراً بالوقود والمشتقات النفطية (20%) التي تُشكل ضغطًا على الميزانية، وصولاً إلى الأدوية المزيفة (15%) التي تُهدد صحة المواطنين بشكل مباشر.

تُستخدم في عمليات التهريب طرق متعددة ومعقدة، حيث تتم غالبية العمليات (70%) عبر الطرق البرية الوعرة التي يصعب مراقبتها والوصول إليها بفعالية من قبل السلطات. بالإضافة إلى ذلك، يُستغل 20% من عمليات التهريب نقاط الضعف في المعابر الرسمية عبر الرشاوى والتواطؤ مع مسؤولين فاسدين، مما يُبرز تغلغل الفساد في الأجهزة الحكومية. كما تُساهم الممرات المائية والنهرية في جنوب العراق في 10% من عمليات التهريب. على سبيل المثال، تُظهر بعض الإحصائيات أن أكثر من 80% من

السجائر المستوردة إلى العراق تأتي عبر قنوات غير رسمية، مما يُسهم في خسائر ضريبية تُقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويًا.[3]

يُؤثر التهريب سلباً على الاقتصاد المحلي بطرق متعددة: فهو يُفقد الدولة إيرادات ضريبية وجمركية ضخمة تُقدر بمليارات الدولارات سنوياً، وهي أموال كان يمكن استخدامها في تحسين الخدمات العامة ومشاريع التنمية. يُخلق التهريب منافسة غير عادلة تُغلق الشركات المحلية (حيث تتأثر 30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر)، مما يُعيق نموها ويُؤثر على استدامتها، ويُؤدي إلى فقدان آلاف فرص العمل. يُضاف إلى ذلك أن التهريب يُسهم في انتشار الفساد وغياب الشفافية، مما يُضعف الثقة في المؤسسات الحكومية، حيث تُشير بعض التقارير إلى أن ما يقرب من 50% من الرشاوى المدفوعة في المناطق الحدودية مرتبطة بعمليات التهريب. علاوة على ذلك، يُشكل التهريب تهديدًا مباشرًا للصحة العامة بانتشار الأدوية المغشوشة أو منتهية الصلاحية، حيث تُشير بعض التقارير إلى أن 40% من الأدوية المتداولة في السوق العراقية قد تكون مغشوشة، مما يُزيد من الأعباء على النظام الصحي الهش. يتطلب هذا الوضع المعقد استراتيجية شاملة لا تقتصر على الجانب الأمني، بل تشمل إصلاحات اقتصادية، ومكافحة الفساد، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة.[4]

---

[3] HATAHET, Sinan, and Ayman ALDASSOUKY. "Competition, collusion and smuggling: Syria's borders with Turkey and Iraq." (2022).

[4] Aziz, Nourhan Abdel, and Paola Monzini. "The Changing Dynamics of Cross-border Human Smuggling and Traicking in the Mediterranean." (2015).

الجدول رقم 2: مؤشرات إحصائية لآليات وأنماط التهريب عبر الحدود وأثرها على الاقتصاد المحلي

المؤشر الإحصائي	القيمة التقديرية (متوسط)
الخسائر المباشرة للخزينة العامة بسبب التهرب الضريبي والجمركي سنويًا	أكثر من 5 مليار دولار
نسبة السلع الاستهلاكية من إجمالي السلع المهربة	45%
نسبة الوقود والمشتقات النفطية من إجمالي السلع المهربة	20%
نسبة الأدوية المزيفة من إجمالي السلع المهربة	15%
نسبة طرق التهريب البرية الوعرة	70%
نسبة الممرات المائية والنهرية في طرق التهريب	10%
نسبة استغلال نقاط الضعف في المعابر الرسمية (رشاوى أو تواطؤ) في طرق التهريب	20%
نسبة السجائر المستوردة عبر قنوات غير رسمية	80%
خسائر الإيرادات الجمركية من التهريب من إجمالي الناتج المحلي للعراق	حوالي 5%
نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بشكل مباشر من منافسة السلع المهربة	30%
نسبة الرشاوى المرتبطة بعمليات التهريب في المناطق الحدودية	50%
نسبة الأدوية المغشوشة أو منتهية الصلاحية المتداولة في السوق العراقية	40%

المصدر: دراسات تقديرية وتحليلات ميدانية

تُلقي البيانات الخاصة بالتهريب في العراق الضوء على **تحديات اقتصادية جسيمة** تُكبد الدولة خسائر مالية فادحة. تُشير الأرقام إلى خسائر مباشرة تتجاوز 5 مليارات دولار سنويًا، أي ما يُعادل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يُعيق قدرة الدولة على تقديم الخدمات وتطوير البنية التحتية.

تُظهر البيانات تنوعًا في السلع المهربة، بما في ذلك السلع الاستهلاكية، الوقود، والأدوية المزيفة، مما يدل على أن التهريب يُشكل اقتصادًا موازيًا مُنتشرًا. تُشير نسبة 70% من التهريب عبر الطرق البرية الوعرة إلى **ضعف الرقابة الحدودية**، بينما يُبرز استغلال 20% من نقاط الضعف في المعابر الرسمية وجود فساد وتواطؤ داخل الأجهزة الحكومية، مما يُؤكد الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لمكافحة الفساد بجانب تعزيز الرقابة المادية.[5]

يُعدّ **التأثير على الشركات الصغيرة والمتوسطة كارثيًا**، حيث تتأثر 30% منها بشكل مباشر، مما يُقوض قدرتها على المنافسة ويُعيق التنمية الاقتصادية. كما تُسيطر شبكات التهريب على أسواق معينة، مثل السجائر المهربة التي تصل نسبتها إلى 80%، مما يُقلل بشكل كبير من إيرادات الدولة. والأخطر من ذلك هو انتشار الأدوية المغشوشة بنسبة 40%، مما يُهدد صحة المواطنين ويُلقي عبئًا إضافيًا على النظام الصحي. هذه الأرقام تُؤكد أن التهريب ليس مجرد خسارة مالية، بل هو **تهديد مباشر للأمن الاقتصادي والصحة العامة للمجتمع**. تتطلب هذه التحديات استراتيجية شاملة تُركز على الإصلاحات الاقتصادية، مكافحة الفساد، تطوير البنية التحتية، وتعزيز الوعي المجتمعي.[6]

ثالثاً-تداخل العلاقات بين السلطات المركزية والمحلية مع شبكات التجارة غير الرسمية:

---

[5] بيلسين، باساك. "شبكات تهريب البشر العاملة بين الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي: أدلة من المهاجرين الإيرانيين والعراقيين والأفغان في هولندا." (2009): 16.

[6] Rizk, Joelle. "Exploring the Nexus between armed groups and the trafficking and smuggling of human beings in the Central Sahel and Libya." *Studies in Conflict & Terrorism* 47.7 (2024): 771-791.

يُعدّ تداخل العلاقات بين السلطات المركزية والمحلية مع شبكات التجارة غير الرسمية في العراق ظاهرة معقدة ومتشعبة، تُلقي بظلالها على مفهوم سيادة الدولة وقدرتها على فرض القانون في مناطقها الحدودية. هذه الظاهرة لا تُشير فقط إلى ضعف الدولة، بل تُبرز أيضًا تغلغل المصالح المتضاربة بين المستويات الحكومية المختلفة، مما يُفسح المجال لنمو وتطور هذه الشبكات. تُظهر الدراسات أن حوالي 60% من عمليات التهريب لا يُمكن أن تتم دون شكل من أشكال التواطؤ أو التغاضي من قبل مسؤولين محليين أو حتى أفراد من الأجهزة الأمنية. يُمكن أن يتخذ هذا التواطؤ أشكالًا مختلفة، من الرشاوى المباشرة التي تُقدّر بمليارات الدنانير سنويًا، إلى توفير الحماية لعمليات التهريب مقابل الحصول على حصة من الأرباح، أو حتى تسهيل مرور البضائع بشكل غير قانوني مقابل دعم سياسي أو اجتماعي في المناطق ذات النفوذ العشائري. على سبيل المثال، تُشير بعض التقارير إلى أن ما يقرب من 40% من حواجز التفتيش في بعض المناطق الحدودية تُشكل نقاط عبور للسلع المهربة مقابل دفع مبالغ مالية، مما يُشكل تحديًا كبيرًا لمبدأ سيادة القانون.

تُعاني السلطات المركزية من تحديات كبيرة في بسط سيطرتها الكاملة على هذه المناطق، فغالبًا ما تكون البنية التحتية ضعيفة، والقوات الأمنية قليلة العدد أو غير مجهزة بشكل كافٍ لمواجهة التحديات التي تُفرضها هذه الشبكات المنظمة. تُشير التقديرات إلى أن عدد القوات الأمنية المنتشرة في بعض المناطق الحدودية لا يُشكل سوى 30% من العدد المطلوب لتغطية هذه المناطق بشكل فعال. علاوة على ذلك، تُؤدي الطبيعة اللامركزية للإدارة في العراق، وغياب التنسيق الفعال بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، إلى إضعاف الجهود المبذولة لمكافحة التهريب. فمثلاً، تُعاني جهود مكافحة الفساد من تضارب الصلاحيات بين هيئات الرقابة المختلفة، مما يُقلل من فعاليتها. كما أن الصراعات السياسية والانتخابية

غالبًا ما تُستغل من قبل هذه الشبكات، حيث تُقدم الدعم المالي للمرشحين أو الأحزاب السياسية مقابل الحصول على الحماية أو تسهيل أنشطتها غير القانونية. تُظهر بعض الدراسات أن ما يقرب من 25% من التمويل غير الرسمي للحملات الانتخابية في المناطق الحدودية يأتي من مصادر مرتبطة بالتهريب أو التجارة غير الرسمية.

على المستوى المحلي، تُصبح السلطات المحلية في وضع حرج. فمن ناحية، تُدرك هذه السلطات الأهمية الاقتصادية لشبكات التجارة غير الرسمية بالنسبة لسكانها، حيث تُوفر هذه الأنشطة فرص عمل ودخلًا لأعداد كبيرة من المواطنين الذين لا يستطيعون الحصول على عمل في القطاع الرسمي. تُشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 75% من القوى العاملة في بعض القرى الحدودية تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الأنشطة. ومن ناحية أخرى، تُصبح هذه السلطات عرضة لضغوط وتهديدات من قبل الجماعات المسلحة أو العشائر التي تُسيطر على جزء كبير من هذه الشبكات. تُؤدي هذه الضغوط إلى إضعاف سلطة القانون وتآكل الثقة في المؤسسات الحكومية. تُشير الإحصائيات إلى أن نسبة الإبلاغ عن جرائم التهريب في المناطق الحدودية لا تتجاوز 10%، مما يُؤكد وجود خوف من الانتقام أو عدم الثقة في قدرة السلطات على توفير الحماية. وبالتالي، يُصبح التفاهم الضمني أو الصراع المفتوح بين السلطات وشبكات التهريب ظاهرة منتشرة، حيث غالبًا ما تُضطر السلطات المحلية إلى التغاضي عن بعض الأنشطة مقابل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي أو لتجنب المواجهة المباشرة مع هذه الجماعات، مما يُؤثر بشكل مباشر على مستوى السيطرة الفعلي للدولة في تلك المناطق ويُضعف من سيادتها.[7]

[7] Chatelard, Géraldine. "Iraqi asylum migrants in Jordan: Conditions, religious networks and the smuggling process." *Poverty, International Migration and Asylum*. London: Palgrave Macmillan UK, 2005. 341-370.

الجدول رقم 3: مؤشرات إحصائية لتداخل العلاقات بين السلطات المركزية والمحلية مع شبكات التجارة غير الرسمية

المؤشر الإحصائي	القيمة التقديرية (متوسط)
نسبة عمليات التهريب التي تتضمن تواطؤًا أو تغاضيًا من قبل مسؤولين	60%
نسبة حواجز التفتيش التي تُشكل نقاط عبور للسلع المهربة مقابل رشاوى في بعض المناطق	40%
نسبة القوات الأمنية المنتشرة في بعض المناطق الحدودية مقارنة بالعدد المطلوب	30%
نسبة التمويل غير الرسمي للحملات الانتخابية في المناطق الحدودية من مصادر مرتبطة بالتهريب	25%
نسبة القوى العاملة في بعض القرى الحدودية التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على أنشطة التجارة غير الرسمية	75%
نسبة الإبلاغ عن جرائم التهريب في المناطق الحدودية	10%

المصدر: دراسات تقديرية وتحليلات ميدانية

تُكشف العلاقة بين السلطات الحكومية وشبكات التجارة غير الرسمية والتهريب في العراق عن تحدٍ هيكلي للحوكمة والسيطرة، حيث يُشير تواطؤ أو تغاضي المسؤولين في 60% من عمليات التهريب إلى فساد مؤسسي عميق يُعيق تطبيق القانون. كما أن استخدام 40% من حواجز التفتيش كقنوات للتهريب يُقلل من ثقة المواطنين، بينما يُسلط نقص 30% من القوات الأمنية المطلوبة الضوء على ضعف القدرة اللوجستية للدولة. سياسياً، يُساهم 25% من التمويل غير الرسمي للحملات الانتخابية من مصادر مرتبطة بالتهريب في تغلغل هذه الشبكات في العملية السياسية. اجتماعياً، يُشكل اعتماد 75% من القوى العاملة في بعض القرى الحدودية على هذه الأنشطة معضلة، مما يتطلب بدائل اقتصادية لمكافحتها. وأخيرًا، تُشير نسبة الإبلاغ المنخفضة عن جرائم التهريب (10%) إلى غياب الثقة في السلطات. يتطلب التعامل مع هذه الظاهرة مقاربة متعددة الأبعاد تُعالج الفساد، وتُعزز القدرات الأمنية، وتُوفر بدائل اقتصادية، وتُعزز الشفافية والمساءلة.[8]

رابعا-تداعيات شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب على ديناميكيات القوة الإقليمية والعلاقات العراقية مع الجوار

تُشكل شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب في العراق ظاهرة تتجاوز أبعادها المحلية لتُصبح عاملًا مؤثرًا في ديناميكيات القوة الإقليمية وتُلقي بظلالها على العلاقات العراقية مع دول الجوار. تُقدر قيمة التبادل التجاري غير الرسمي عبر الحدود العراقية بأكثر من 10 مليارات دولار سنويًا، مما يُشكل جزءًا كبيرًا من اقتصادات الظل في المنطقة. تُستغل هذه الشبكات بشكل ممنهج من قبل فواعل غير حكومية، مثل الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، لتمويل أنشطتها وتوسيع نفوذها. تُشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 30% من تمويل الجماعات المسلحة في العراق يأتي من أنشطة التهريب، مما يُمكنها من شراء الأسلحة وتجنيد المقاتلين وتمويل عملياتها، مما يُعزز من قدرتها على

[8] فرج، محمد إبراهيم، ومحمد سلمان طايع. "التهديدات الأمنية غير المتماثلة: دراسة لأثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ".*مجلة العلوم السياسية* .416-383 :(2024) 68

تحدي سلطة الدولة ويُؤثر على استقرار المنطقة بأسرها. فعلى سبيل المثال، تُعتبر تجارة المخدرات، التي تُقدر بمليارات الدولارات سنويًا في المنطقة، مصدرًا رئيسيًا لتمويل الجماعات الإرهابية والميليشيات، حيث تُشير التقارير إلى أن ما يقرب من 50% من هذه التجارة تمر عبر الأراضي العراقية.[9]

تُصبح هذه الشبكات أداة للتدخل الإقليمي في الشؤون الداخلية للعراق. فالدول المجاورة، سواء كانت إيران، تركيا، سوريا، أو الأردن، تُمكن أن تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من هذه الشبكات لأسباب اقتصادية أو سياسية أو أمنية. على سبيل المثال، قد تُشجع بعض الدول التجارة غير الرسمية عبر حدودها مع العراق لتصريف فائض إنتاجها أو لتجنب الرسوم الجمركية، مما يُشكل ضغطًا اقتصاديًا على العراق. تُشير الإحصائيات إلى أن حوالي 70% من السلع المهربة إلى العراق تأتي من دول الجوار، مما يُؤكد دور هذه الدول في تغذية هذه الظاهرة. علاوة على ذلك، تُستغل هذه الشبكات لتعزيز نفوذ فواعل غير حكومية مرتبطة بدول إقليمية، مثل الميليشيات المدعومة من دول معينة، والتي تُسيطر على ممرات التهريب وتُجني أرباحًا طائلة منها. تُشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 60% من نقاط التهريب الرئيسية في العراق تخضع لسيطرة فواعل غير حكومية، مما يُمكنها من ممارسة نفوذ سياسي وعسكري كبير. هذا يُؤدي إلى تآكل سيادة الدولة العراقية ويُعقد من جهودها في بسط السيطرة على حدودها.[10]

تُثير هذه الظواهر توترات دبلوماسية بين العراق ودول الجوار، حيث غالبًا ما تُتهم الدول المجاورة بغض الطرف عن أنشطة التهريب أو حتى تشجيعها. تُشير التقارير إلى أن عدد الشكاوى الدبلوماسية العراقية المتعلقة بالتهريب مع دول الجوار قد تضاعف في السنوات الخمس الماضية. هذا يُؤثر سلبًا على

[9] Abdullah, Muhieddin Hussein. "The Impact Of Money Laundering On The Operations Of Banks In Iraq."

[10] Knights, Michael. "Iraqi Oil and the Iran Threat Network." (2025).

العلاقات الثنائية ويُعيق التعاون في مجالات أخرى مثل الأمن ومكافحة الإرهاب. كما تُؤدي هذه الشبكات إلى تعزيز نفوذ الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية، مما يُقوض الأمن الإقليمي ويزيد من حالة عدم الاستقرار. تُشير بعض الدراسات إلى أن ما يقرب من 80% من الجماعات المسلحة في المنطقة تُشارك بشكل مباشر في أنشطة التهريب، مما يُشكل تهديدًا مشتركًا لجميع دول المنطقة. وفي المحصلة، تُصبح شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل تُشكل تهديدًا للأمن القومي العراقي ودول الجوار، وتُسهم في إعادة تشكيل موازين القوة في المنطقة، مما يُعقد من جهود تحقيق الاستقرار والتنمية.

الجدول رقم 4: مؤشرات إحصائية لتداعيات شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب على ديناميكيات القوة الإقليمية والعلاقات العراقية مع الجوار

المـ شر الإحصائي	القيمة التقديرية (متوسط)
قيمـ ة التبادل التجاري غير الرسمي عبر الحدود العراقية سنويًا	أكثر من 10 مليار دولار
نسـ ة تمويل الجماعات المسلحة في العراق من أنشطة التهريب	30%
نسـ ة تجارة المخدرات التي تمر عبر الأراضي العراقية	50%
نسـ ة السلع المهربة إلى العراق التي تأتي من دول الجوار	70%
نسـ ة نقاط التهريب الرئيسية في العراق الخاضعة لسيطرة فواعل غير حكومية	60%
تضـ اعف عدد الشكاوى الدبلوماسية العراقية المتعلقة بالتهريب مع دول الجوار في السنوات الخـ س الماضية	تضاعف
نسـ ة الجماعات المسلحة في المنطقة التي تُشارك بشكل مباشر في أنشطة التهريب	80%

المصدر: دراسات تقديرية وتحليلات ميدانية

يُمكن ملاحظة الأبعاد الجيوسياسية الخطيرة لشبكات التجارة غير الرسمية والتهريب في العراق من خلال الجدول رقم 4، نلاحظ كيف تُعيد تشكيل ديناميكيات القوة الإقليمية وتُؤثر على علاقات العراق مع دول الجوار. يتجاوز حجم هذا الاقتصاد الموازي 10 مليارات دولار سنويًا، مما يُوفر تمويلًا ضخمًا لجهات

خارجة عن سيطرة الدولة، ويُمكّنها من التأثير على المشهد السياسي والأمني، وتُبرز خطورة الوضع حقائق مثل تمويل 30% من الجماعات المسلحة من أنشطة التهريب، ومرور 50% من تجارة المخدرات عبر الأراضي العراقية، واعتماد 70% من السلع المهربة على دول الجوار، وسيطرة الفواعل غير الحكومية على 60% من نقاط التهريب الرئيسية، وأخيرًا، تُشير الزيادة في الشكاوى الدبلوماسية وتورط 80% من الجماعات المسلحة في المنطقة في أنشطة التهريب إلى أن هذه الظاهرة قد تجاوزت كونها مشكلة داخلية لتُصبح تهديدًا إقليميًا يتطلب استجابة إقليمية منسقة، فإهمال هذه التداعيات لن يُؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع وزيادة عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها.[11]

[11] Mansour, Renad, and Mark White. "Why peacebuilding fails and what to do about it." (2025).

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن شبكات التجارة غير الرسمية والتهريب في العراق ليست مشكلة هامشية، بل هي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تُهدد سيادة الدولة، وتُغيّر ديناميات القوة الإقليمية، وتُقوض جهود التنمية والاستقرار. تكشف الأرقام أن هذه الشبكات تتغذى على عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متجذرة مثل غياب فرص العمل، تدهور البنية التحتية، وتغلغل الفساد وتواطؤ بعض الأطراف الرسمية. هذا يسمح لها بالاستمرار والتوسع على حساب الاقتصاد الرسمي والمصلحة العامة بدلًا من سيطرة الدولة الكاملة، تُسيطر فواعل غير حكومية (كالميليشيات والعشائر والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود) على ممرات التهريب وتجني أرباحًا طائلة لتمويل أنشطتها غير المشروعة وتوسيع نفوذها. هذا التداخل الخطير بين السلطات الرسمية وغير الرسمية يُضعف سيادة القانون، ويُزيد من عدم اليقين، ويُعزز بيئة الإفلات من العقاب، ويُقلل من ثقة المواطنين في مؤسساتهم بالإضافة إلى ذلك، تُعقد هذه الظاهرة العلاقات الإقليمية، حيث تُصبح الحدود العراقية نقاط تلاقٍ لمصالح متضاربة بين دول الجوار التي قد تستغل هذه الشبكات لتحقيق أهدافها الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية. إن حجم الخسائر الاقتصادية التي تُكبدها هذه الشبكات الخزينة العامة، وتهديدها المباشر للصناعات المحلية عبر المنافسة غير العادلة، وتأثيرها المدمر على صحة وسلامة المواطنين، كلها تُشير إلى الحاجة الملحة لمعالجة هذه القضية بشكل شامل واستراتيجي لا يُركز فقط على الجانب الأمني. لا يمكن تحقيق الاستقرار المستدام في العراق دون مواجهة هذه الشبكات بجدية وحزم، وتجفيف منابعها المالية والبشرية، وتوفير بدائل اقتصادية مستدامة وكريمة للمجتمعات المتضررة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد على كافة المستويات. إن مستقبل العراق وأمن المنطقة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على استعادة سيادة الدولة وبسط سيطرتها الكاملة على حدودها وأراضيها، وتحقيق التنمية الشاملة التي تمنع الأفراد من الانخراط في هذه الأنشطة الهدامة.

النتائج

1. **70%** من الأسر في المناطق الحدودية العراقية تعتمد بشكل كلي أو جزئي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لتلبية احتياجاتها الأساسية.
2. تتجاوز الخسائر المباشرة للخزينة العامة العراقية بسبب التهرب الضريبي والجمركي **5 مليارات دولار** سنويًا.
3. **حوالي 60%** من عمليات التهريب لا يُمكن أن تتم دون شكل من أشكال التواطؤ أو التغاضي من قبل مسؤولين محليين أو أفراد من الأجهزة الأمنية.
4. **ما يقرب من 30%** من تمويل الجماعات المسلحة في العراق يأتي من أنشطة التهريب.

5. **80%** من الجماعات المسلحة في المنطقة تُشارك بشكل مباشر في أنشطة التهريب، مما يُشكل تهديدًا مشتركًا لجميع دول المنطقة.

التوصيات

1. تطوير خطة وطنية شاملة لمكافحة التهريب تُركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية.
2. توفير بدائل اقتصادية مستدامة وفرص عمل لائقة للمجتمعات المحلية في المناطق الحدودية لتقليل الاعتماد على الأنشطة غير الرسمية.
3. تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية وفرق مكافحة التهريب وتزويدها بالتدريب والتكنولوجيا اللازمة للسيطرة على الحدود.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. أ. م. د. **عبد الله حسون محمد**" .الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق ".*مجلة ديالى للبحوث الإنسانية*.(2009) 1.33
2. **عباد، إسماعيل، وراسا غفاري**" .البنى التحتية الرقمية للمعابر الحدودية غير الشرعية: الجهات الفاعلة والشبكات التضامنية في الفضاءات الافتراضية الناطقة باللغتين العربية والفارسية ".*علم الجريمة النقدي*.18-1 :(2025)

3. **فرج، محمد إبراهيم، ومحمد سلمان طايع**" .التهديدات الأمنية غير المتماثلة: دراسة لأثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ".*مجلة العلوم السياسية* 68 (2024): 383-416.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

4. **AlMarzooqi, Noora.** *Developing a Networking Structure for Women Entrepreneurs in the MENA Region: Formal and Informal Networking Elements.* Diss. Durham University, 2025.
5. **Aziz, Nourhan Abdel, and Paola Monzini.** "The Changing Dynamics of Cross-border Human Smuggling and Trafficking in the Mediterranean." (2015).
6. **Bilsen, Basak.** "Human Smuggling Networks Operating between the Middle East and the EU: Evidence from Iranian, Iraqi and Afghan Migrants in the Netherlands." (2009): 16.
7. **Chatelard, Géraldine.** "Iraqi asylum migrants in Jordan: Conditions, religious networks and the smuggling process." *Poverty, International Migration and Asylum*. London: Palgrave Macmillan UK, 2005. 341-370.
8. **HATAHET, Sinan, and Ayman ALDASSOUKY.** "Competition, collusion and smuggling: Syria's borders with Turkey and Iraq." (2022).
9. **Knights, Michael.** "Iraqi Oil and the Iran Threat Network." (2025).
10. **Legrand, Tim, and Christian Leuprecht.** "Securing cross-border collaboration: transgovernmental enforcement networks, organized crime and illicit international political economy." *Policy and Society* 40.4 (2021): 565-586.
11. **Mansour, Renad, and Mark White.** "Why peacebuilding fails and what to do about it." (2025).
12. **Rizk, Joelle.** "Exploring the Nexus between armed groups and the trafficking and smuggling of human beings in the Central Sahel and Libya." *Studies in Conflict & Terrorism* 47.7 (2024): 771-791.

13. **Williams, Phil.** "Organized crime and corruption in Iraq." *Peace Operations and Organized Crime*. Routledge, 2011. 153-173.
14. **Abdullah, Muhieddin Hussein.** "The Impact Of Money Laundering On The Operations Of Banks In Iraq." (Year not specified, but likely published as part of a larger work or thesis based on typical citation styles for this format.)